

4 May 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

المسائل الإقليمية: الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجدداً أن المعاهدة تعترف بحق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية لضمان عدم وجود أي أسلحة نووية إطلاقاً في إقليم كل منها، وذلك ما تعتبره المجموعة مساهمة في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. غير أن المجموعة تعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس بديلاً عن الالتزامات القانونية والتعهدات الصريحة للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وترحب المجموعة أيضاً بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، وهي في هذا الصدد تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، والذي أكد من جديد أهمية التعجيل بتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة. وتشير المجموعة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقاً لهدف انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة.

٣ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علاوة على ذلك أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أكد من جديد أيضاً أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، وأشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي



لعام ٢٠٠٠ لأهداف وغايات ذلك القرار. وأكد المؤتمر أيضا أن القرار سيظل ساريا حتى يتم تحقيق تلك الأهداف والغايات، وأن القرار يشكل عنصرا أساسيا في نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ وفي الأساس الذي مددت المعاهدة بناء عليه إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. وتشير المجموعة أيضا إلى أن الدول الأطراف جددت في المؤتمر عزمها على أن تتخذ، منفردة ومجموعة، جميع ما يلزم من التدابير الرامية إلى التنفيذ السريع للقرار.

٤ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة كذلك إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بإحاطته علما بإعادة تأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، أشار إلى إعادة تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكد المؤتمر من جديد أيضا ضرورة الملحة لتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة وأهمية ذلك، ودعا جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وذلك لتحقيق عالميتها في وقت مبكر.

٥ - وفي هذا السياق، رحبت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باعتماد خطة عمل تفصيلية لمنطقة الشرق الأوسط بتوافق الآراء، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وحثت الأمين العام والجهات المشاركة في تقديم مشروع قرار عام ١٩٩٥ على الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بالتشاور مع دول المنطقة، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وعلى بذل قصارى الجهود لضمان نجاح ذلك المؤتمر ١. وإذ أشارت المجموعة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ شدد على أهمية القيام بعملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لأهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، أكدت على أهمية قيام جميع الأطراف المعنية بالتنفيذ الكامل لخطة العمل والمشاركة الفعالة والبناءة لإتاحة الفرصة لنجاح المؤتمر في التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٦ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ إزاء التأخير الشديد في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتحث الجهات الثلاث المشاركة

في تقديم مشروع القرار على الوفاء بمسؤولياتها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بالكامل ودون مزيد من التأخير.

٧ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن بالغ القلق لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللتأخر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكلها أهداف وأولويات تم التشديد عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

٨ - وما زالت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق بالغ من البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل آنذاك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والذي اعترف فيه علنا بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة مجددا استمرار سريان البيان الصادر عن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع، على النحو الوارد في الوثيقة [NPT/CONF.2010/PC.I/19](#).

٩ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ إزاء حيازة إسرائيل لقدرات نووية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير الترسانات النووية وتخزينها. وتؤكد المجموعة من جديد أيضا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تستمر فيها احتلالات هائلة في توازن القدرات العسكرية، ولا سيما من خلال حيازة الأسلحة النووية، مما يسمح لطرف واحد بأن يهدد جيرانه والمنطقة، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

١٠ - وتطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأن تقوم إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عزمه على القيام بذلك، بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تخضع جميع مرافقها النووية فورا للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وأن تقوم بجميع أنشطتها المتصلة بالبحال النووي بما يتفق تماما مع نظام عدم الانتشار، تحقيقا لهدف الانضمام الشامل إلى المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

١١ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجددا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب عليها، وفقا لالتزاماتها القانونية بموجب المادة الأولى من المعاهدة، أن تتعهد رسميا بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو نقل السيطرة

على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إسرائيل، وأن تتعهد أيضا بعدم القيام، بأي وسيلة، بمساعدة إسرائيل أو تشجيعها أو حثها على صنع أو اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة مهما كانت الظروف.

١٢ - وتعلن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، وفقا للمعاهدة، التزامها بالحظر الفعلي لنقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالجال النووي، وتقديم الدراية الفنية أو أي نوع من المساعدة في المجالات النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى إسرائيل، ما دامت ليست طرفا في المعاهدة ولم تُخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣ - وتدعو أيضا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فرض حظر تام وكامل على قيام أي دولة بنقل كل ما يتصل بالجال النووي من معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة إلى إسرائيل وتقديم المساعدة إليها في المجالات العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالجال النووي. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار وصول العلماء الإسرائيليين إلى المرافق النووية لدولة حائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار سلبية خطيرة على أمن المنطقة وعلى موثوقية نظام عدم الانتشار العالمي.

١٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى تصميمها على التعاون الكامل وبذل قصارى جهدها بهدف كفالة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٥ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يركز إلى حد كبير على منطقة الشرق الأوسط من خلال تكريس وقت كاف ضمن الجدول الزمني الإرشادي، لإعطاء جميع المتحدثين الفرصة الكاملة للمشاركة في مناقشة موضوعية. وتشير المجموعة أيضا بأنه في مؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ طلب إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودول منطقة الشرق الأوسط وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، أن تقدم تقارير من خلال الأمانة العامة إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي وإلى رؤساء اجتماعات لجنته التحضيرية عن الخطوات التي اتخذتها لتشجيع إنشاء تلك المنطقة وتحقيق أهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتشير المجموعة أيضا إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ طلب من ميسر المؤتمر تقديم تقرير إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ واجتماعات لجنته التحضيرية.

١٦ - وفي هذا الصدد، تشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية قيام جميع الدول الأطراف في المعاهدة بتقديم التقارير المطلوبة، ولا سيما الجهات المشاركة في تقديم مشروع قرار عام ١٩٩٥، وكذلك مُيسّر مؤتمر عام ٢٠١٢. ومن الأساسي أن يجري مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ مناقشات موضوعية بشأن التقارير المذكورة أعلاه، وأن يقيّم الوفاء بالالتزامات بشأن منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، على النحو الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٧ - وعلاوة على ذلك، تطلب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لتقييم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، وأكدت من جديد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

١٨ - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إنشاء لجنة دائمة تتألف من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للقيام في ما بين الدورات بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي بشأن انضمام إسرائيل سريعا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ولجنته التحضيرية.

١٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، على نحو ما أشار إليه المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بوضوح، أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كان ينبغي عقده في عام ٢٠١٢. وخلال الدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة التحضيرية المعقودة في الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤، حذرت المجموعة من أن أي تأخير إضافي في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ من شأنه أن يهدّد بشكل خطير تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة عموما، وأن يمثل انتكاسة كبيرة في هذا الصدد. وبالمثل، أكدت المجموعة أن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وعقد مؤتمر ناجح لعام ٢٠١٢ هما جزءان أساسيان لا يتجزآن من تنفيذ "الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة" التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

٢٠ - وتشدد أيضا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، كما فعلت خلال الدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة التحضيرية، على أهمية المسؤولية المسندة للأمم المتحدة العام

للأمم المتحدة وفقاً للفقرة ٧ من خطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وبناءً على ذلك، تهيّب المجموعة بالأمين العام للأمم المتحدة تسريع جهوده لضمان عقد مؤتمر ناجح دون مزيد من التأخير.

٢١ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى على المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما واجبات والتزامات الدول الثلاث الوديدة للمعاهدة التي شاركت في تقديم مشروع قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط فيما يتعلق بتنفيذ القرار. وعلاوة على ذلك، ترى المجموعة أن تنفيذ الخطوات العملية التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط يعدّ مسؤولية جماعية، لأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ نصت بوضوح على أن تجدد الدول الأطراف عزمها على أن تتخذ، منفردة ومجموعة، جميع ما يلزم من التدابير الرامية إلى التنفيذ السريع للقرار، وشددت أيضاً على إعادة تأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٢٢ - وإذ تعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن تقديرها للتعامل البناء لجميع البلدان العربية وجمهورية إيران الإسلامية تجاه المؤتمر وردود الفعل الإيجابية التي أبدتها إزاءه، بما في ذلك إعلان استعدادها للمشاركة في المؤتمر، فإنها تعرب عن استيائها من استمرار إسرائيل في رفض المشاركة في المؤتمر.

٢٣ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن خيبة أملها الشديدة إزاء عدم قيام الجهات القائمة بتنظيم المؤتمر بعقده عام ٢٠١٢ كما كان مقرراً. ويتناقض عدم تنظيم المؤتمر عام ٢٠١٢ مع الاتفاق الجماعي للدول الأطراف الوارد في "الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة" التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ويمثل انتهاكاً له، ويخالف نص وروح قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ترفض المجموعة بشدة العقوبات التي زعم أنها حالت دون عقده في الموعد المحدد، وتعرب عن بالغ قلقها لأن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ قد بدأ اجتماعاته بينما لم يُعقد المؤتمر بعد.

٢٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يخص المؤتمر ينبغي القيام بها استناداً إلى العناصر التالية، وينبغي أن تركز على عقد المؤتمر في غضون ١٨٠ يوماً من اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ بهدف الشروع في عملية للتفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً بشأن

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وإبرامها، وفقا للولاية التالية، وينبغي له عند القيام بذلك بذل كل الجهود واتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف ضمان نجاح المؤتمر:

(أ) يدعو الأمين العام للأمم المتحدة دول منطقة الشرق الأوسط إلى حضور المؤتمر؛

(ب) يدعو الأمين العام للأمم المتحدة كذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وجامعة الدول العربية إلى حضور المؤتمر بصفة مراقبين؛

(ج) يكون القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها بمثابة اختصاصات المؤتمر؛

(د) ينشئ المؤتمر فريقين عاملين على النحو التالي:
'١' الفريق العامل الأول: ويُعنى بالنطاق وتعيين الحدود الجغرافية للمنطقة وأشكال الحظر والتدابير المؤقتة؛

'٢' الفريق العامل الثاني: ويُعنى بتدابير التحقق وآليات التنفيذ؛

(هـ) يعقد المؤتمر كل سنة بكامل هيئته وفريقيه العاملين؛
(و) عندما تتفق جميع دول المنطقة على مشروع المعاهدة، يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد المؤتمر مرة أخرى لاعتماد المعاهدة؛

(ز) يُبلغ الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ ولجانه التحضيرية بالتقدم المحرز فيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ وبحالة تنفيذه؛

(ح) ينبغي أن تتيح الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية كل الدعم اللازم لتنفيذ هذه الولاية، وينبغي أن تقدم تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ ولجانه التحضيرية؛

(ط) يبذل الأمين العام للأمم المتحدة جميع الجهود لتوفير التمويل اللازم، بسبل منها إنشاء صندوق للتبرعات لدعم تنفيذ هذه الولاية؛

(ي) لا يجوز تأجيل المؤتمر. وفي حالة اتخاذ الدول التي أعلنت مشاركتها في المؤتمر قرارا بتأجيله، ينبغي عقد المؤتمر في غضون ٩٠ يوما.

٢٥ - تتحمل الجهات المشاركة في تقديم مشروع قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط مسؤولية خاصة عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وعن التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ التي شاركت في تقديم مشروعه بهدف ضمان تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت.

٢٦ - وتحت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير وذلك لتجنب أي آثار سلبية على مصداقية المعاهدة وعلى نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار برمته.

٢٧ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجددا ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بسرعة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة بتوافق الآراء. وترى المجموعة أيضاً أن المؤتمر ينبغي أن يفضي، دون مزيد من التأخير، إلى الانضمام الشامل إلى المعاهدة في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط والحفاظ على مصداقية المعاهدة.

٢٨ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن عزمها على مواصلة السعي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عالية. وفي هذا الصدد، تحت المجموعة جميع الدول الأطراف على أن تتحمل في مؤتمر استعراض المعاهدة هذا مسؤولياتها من أجل تلافي المزيد من الآثار السلبية الناجمة عن عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.